

آفاق الاستثمار في المملكة العربية السعودية أكتوبر ٢٠٢٥



نحن عازمون على تعزيز وتنويع قدرات اقتصادنا، وتحويل نقاط قوتنا الرئيسية إلى أدوات تمكينية لمستقبل متنوع بالكامل. وهكذا، سنحوّل أرامكو من شركة منتجة للنفط إلى تكتل صناعي عالمي. وسنحوّل صندوق الاستثمارات العامة إلى أكبر صندوق ثروة سيادية في العالم. وسنشجع شركائنا الكبار على التوسع عبر الحدود وتبوء مكانتها اللائقة في الأسواق العالمية.

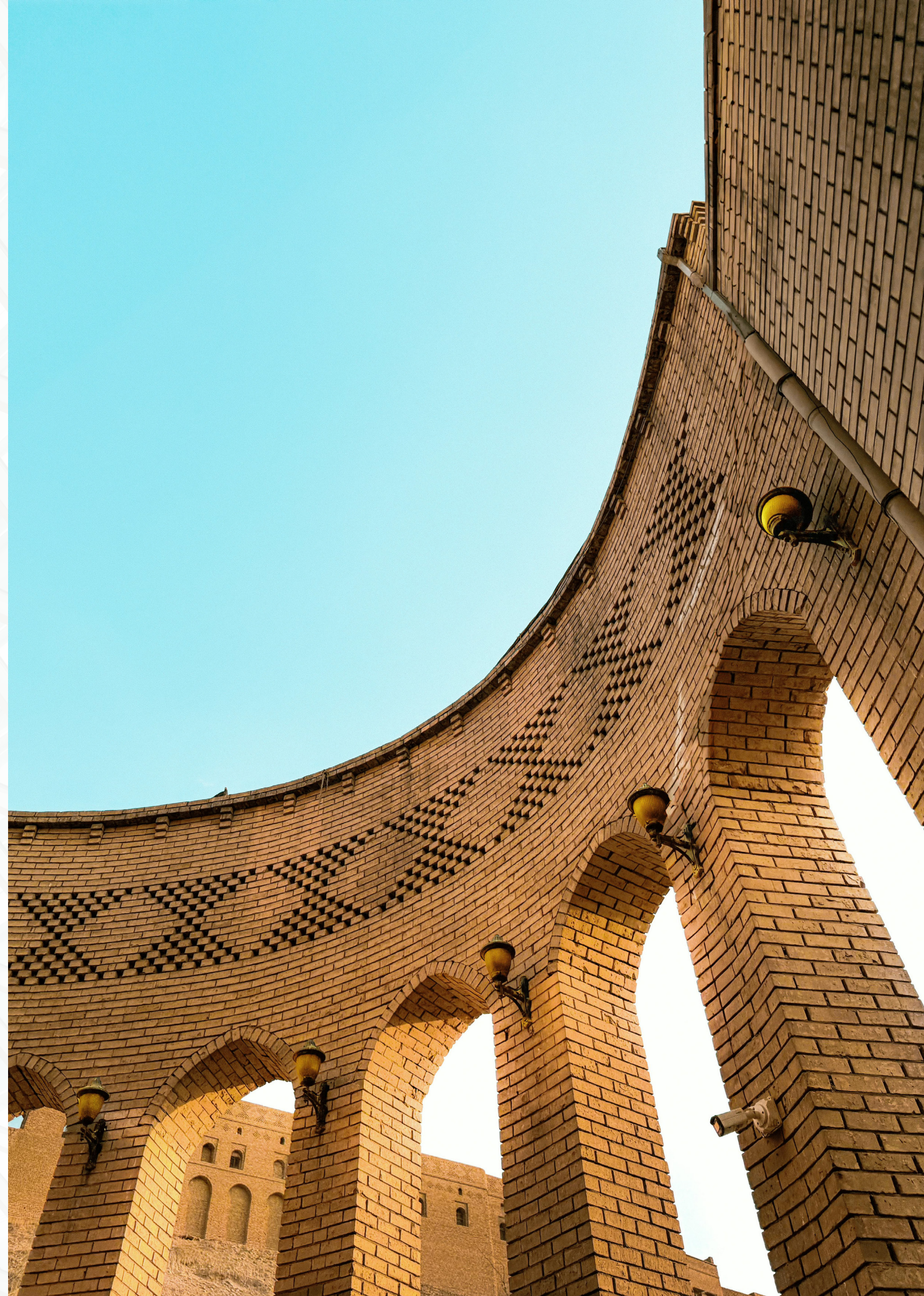


صورة الأمير محمد بن سلمان
صاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان



صورة محافظ البنك المركزي
معالي أيمن السيار، محافظ البنك المركزي

أظهر الاقتصاد السعودي مرونة وقدرة على التكيف في مواجهة تحديات الاقتصاد العالمي. وتعد الأوضاع النقدية في المملكة مطمئنة بفضل السياسة النقدية الحريصة لمؤسسة النقد العربي السعودي. كما يتمتع القطاع المصرفي بملاءة مالية قوية وكفاءة تشغيلية وسيولة كافية وقدرته على مواجهة التحديات.

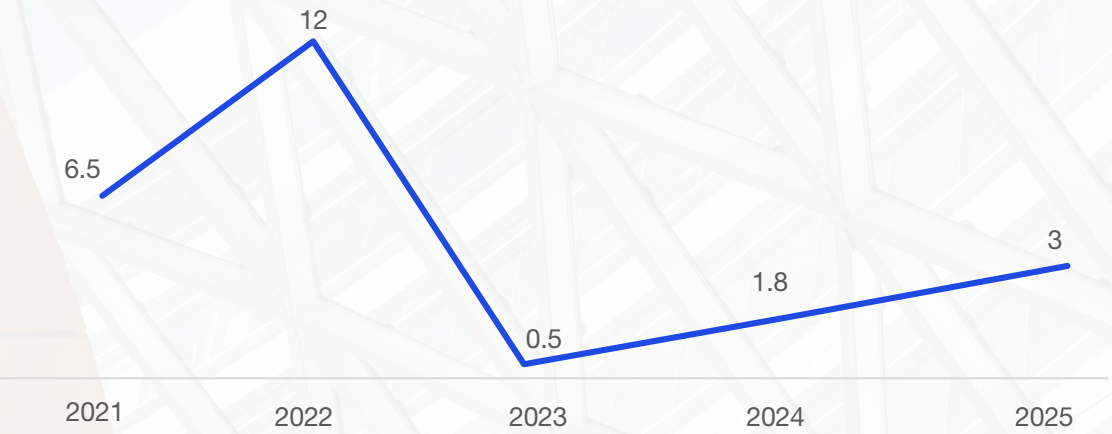


لمحة عن الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية

انمو الناتج المحلي الإجمالي

تشير توقعات النمو في المملكة العربية السعودية إلى عودة النمو المطرد بعد فترة من التكيف. يدخل الاقتصاد مرحلة من التعافي المتوازن، مدعوماً بالحكمة المالية والاستثمار العام المُوجَّه والتنويع الاقتصادي غير النفطي المُستدام. يعكس هذا المسار مرونة هيكلية، وتحسن في ثقة المستثمرين ونجاح الحكومة في ترجمة استقرار الاقتصاد الكلي إلى زخم نمو متوسط الأجل.

نسبة الناتج المحلي الإجمالي

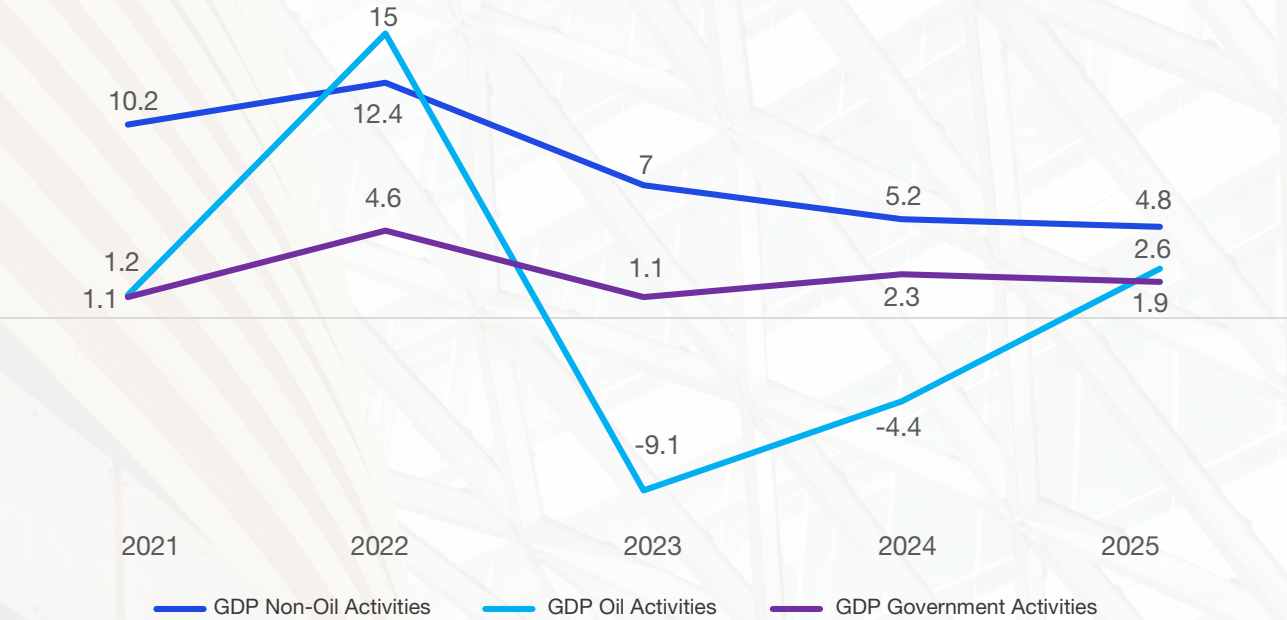


يُعزز تطبيع قطاع النفط احتياطات النقد الأجنبي والقدرة على خدمة الدين، مما يُحافظ على هامش مالي كافٍ للوفاء بالتزامات رؤية ٢٠٣٠

يشير تباطؤ النمو غير النفطي إلى ضعف مكاسب الإنتاجية، ويُبرز مخاطر التنفيذ في مجال التنويع. ولا تزال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المُستدامة وقابلية الشركات الصغيرة والمتوسطة للتوسع أمراً بالغ الأهمية لتجنب العوائق الهيكلية.

لا يزال الإنفاق الحكومي منضبطاً، مُفضّلاً الاستدامة على التحفيز قصير الأجل. ولا يزال النمو المتواضع يشير إلى انضباط السياسات، ويعزز ثقة المستثمرين في بيئة مستقرة وقابلة للتنبؤ

نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي حسب النشاط الاقتصادي



التوقعات الاقتصادية الكلية للمملكة العربية السعودية

استمرار الاعتماد على النفط:

يُبرز انخفاض الإنتاج والصادرات دور المملكة العربية السعودية كمنتج مُرَجَّح، ولكنه يسلط الضوء أيضاً على ضعف المالية العامة في مواجهة انخفاض أحجام النفط الخام وزخم هبوط الأسعار. ينبغي على المستثمرين مراقبة تدفقات الإيرادات المرتبطة بالنفط باعتبارها المحرك الرئيسي للتوازنات المالية والخارجية.

تصاعد الضغوط المالية:

يُعزز ضعف الإيرادات وارتفاع الإنفاق الأساسي العجز الهيكلي. لا تزال استدامة الدين قائمة، لكن تزايد احتياجات التمويل الإجمالية يزيد من الاعتماد على ثقة السوق وتنويع قنوات التمويل.

شح السيولة وتوسع الائتمان:

يُضعف تباطؤ نمو الودائع السيولة على مستوى النظام المالي، بينما يظل نمو ائتمان القطاع الخاص ثابتاً في خانة العشرات. يعكس هذا قوة الإقراض المرتبط برؤية ٢٠٣٠، ولكنه يزيد من مخاطر الرافعة المالية وجودة الأصول في حال تأخر تحقيق مكاسب الإنتاجية.

الاحتياطات الخارجية لا تزال قائمة:

على الرغم من تقلبات الحساب الجاري، تستمر احتياطات النقد الأجنبي في التزايد، مما يدعم استقرار العملة ويضغط على علاوات المخاطر السيادية. تظل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة بصيص أمل، إذ توفر تمويلاً غير ديني، وتشير إلى الثقة في زخم الإصلاحات.

اتساع مخاطر التضخم:

مع انحسار ضغوط الإسكان والمرافق، تظهر عوامل تضخم جديدة في قطاعات الأغذية والخدمات والسلع الاستهلاكية. ويشير هذا إلى اتساع نطاق مخاطر انتقال العدوى، مما قد يؤثر على نمو الدخل الحقيقي ويستلزم إعادة ضبط السياسات.

تباين سوق العقارات:

يُظهر قطاع العقارات التجارية مرونة، مع ارتفاع الأسعار، بينما لا تزال معاملات العقارات السكنية ضعيفة، مما يعكس قيود القدرة على تحمل التكاليف والتقلبات الدورية. ويعزز التركيز في الرياض مكانتها كمركز رئيسي لسوق المملكة.

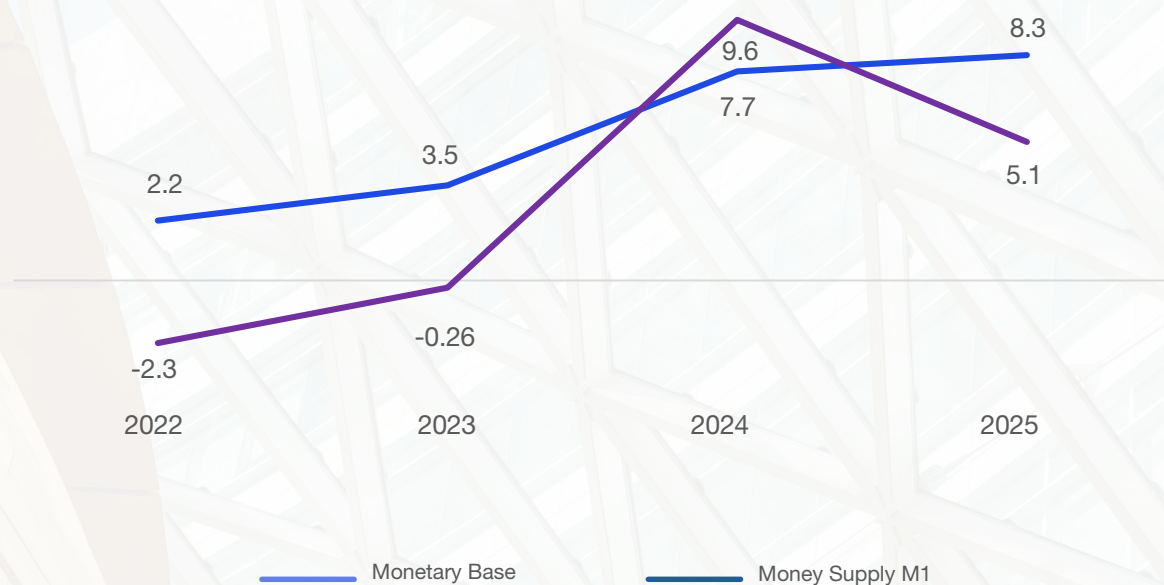
لمحة عامة عن الأداء الاقتصادي الكلي للمملكة العربية السعودية

الإجماليات النقدية والمصرفية

يشير توسع القاعدة النقدية في المملكة العربية السعودية إلى إدارة نشطة للسيولة من قبل البنك المركزي السعودي، ربما من خلال عمليات السوق المفتوحة أو زيادة احتياطات البنوك.

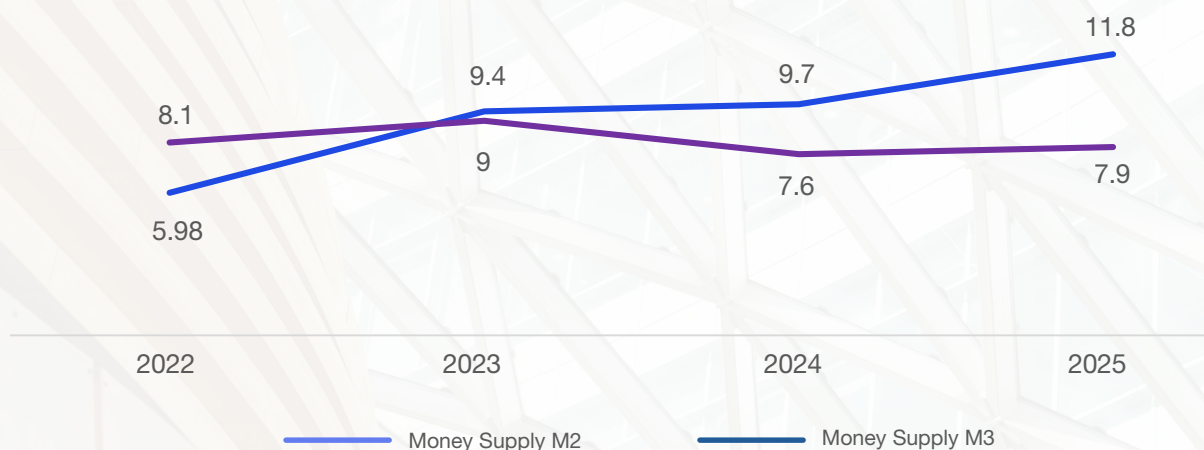
يدعم هذا التزايد توافر الائتمان ويدعم النشاط الاقتصادي المحلي، لا سيما في القطاعات غير النفطية المستهدفة في رؤية ٢٠٣٠.

نسبة نمو القاعدة النقدية والمعرض النقدي إم ١



ظل نمو المعرض النقدي، لا سيما في المجلدين الأوسع (م٢ و م٣)، قويا. ويشير هذا إلى ارتفاع الودائع المصرفية والسيولة في النظام المالي، مما يدعم إقراض القطاع الخاص واستهلاكه. ومع ذلك، يجب مراقبة هذا التوسع النقدي بعناية لإدارة مخاطر التضخم وتجنب الاختلالات المالية.

نسبة نمو المعرض النقدي إم ٢ و إم ٣

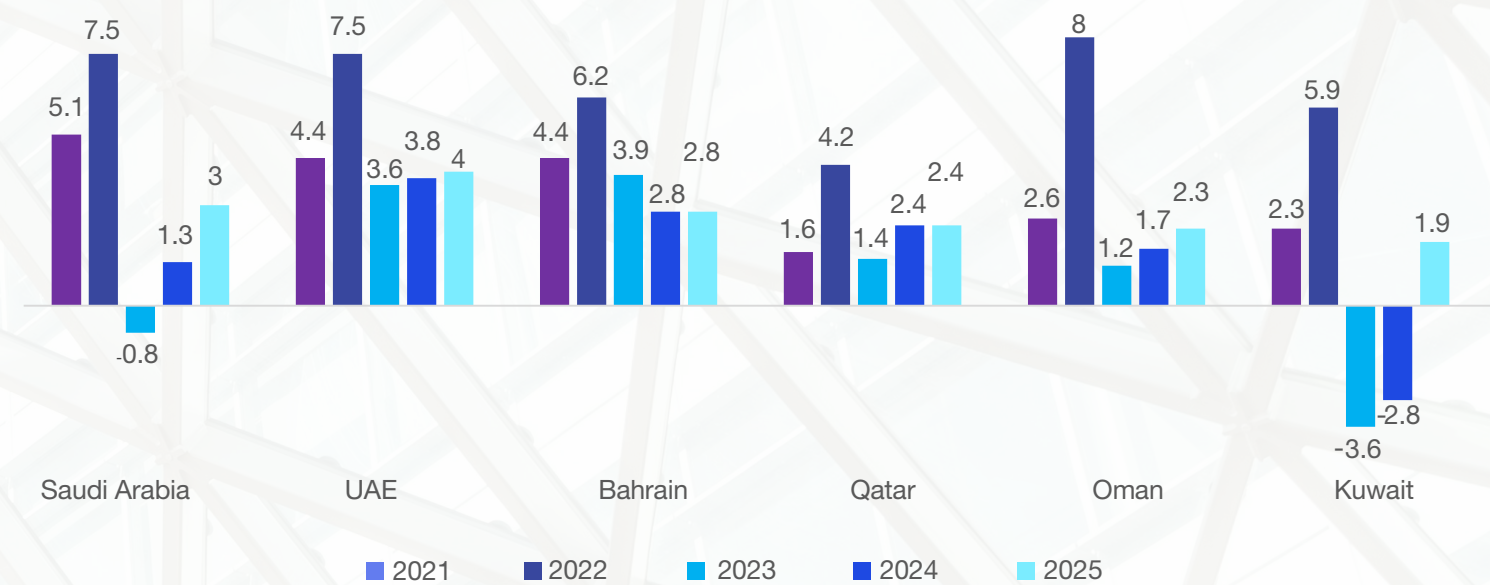


لمحة عن الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية

نمو الناتج المحلي في دول مجلس التعاون الخليجي

بعد أن بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ذروته في عام ٢٠٢٢، تراجع في دول مجلس التعاون الخليجي نتيجةً لخفض إنتاج النفط وضعف الطلب العالمي وتشديد الأوضاع المالية. وكان النمو القوي في عام ٢٠٢٢ مدفوعاً بارتفاع أسعار النفط والتعافي بعد جائحة كوفيد-١٩، إلا أن هذا الزخم تضاعف مع انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الهيدروكربوني نتيجة لقيود أوبك+ على الإنتاج، وخاصة في المملكة العربية السعودية والكويت، بدءاً من عام ٢٠٢٣ وما تلاه.

نسبة النمو الحقيقي في دول مجلس التعاون الخليجي



أدى التضخم العالمي وارتفاع أسعار الفائدة إلى تباطؤ الاستثمار والاستهلاك. وتقلصت الإمكانات المالية مع انخفاض عائدات النفط، مما حد من الإنفاق الحكومي. ورغم نمو القطاعات غير النفطية، لا سيما في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، إلا أنها لا تزال أصغر من أن تعوّض ضعف قطاع النفط بالكامل.

نحن نسعى إلى تسريع التحول إلى الطاقة النظيفة والمتجددة منخفضة الكربون، والاستفادة من مبادرة الحزام والطريق الصينية لدعم الاتصال والتكامل الإقليمي بين دول الآسيان ودول مجلس التعاون الخليجي

وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن سرحان



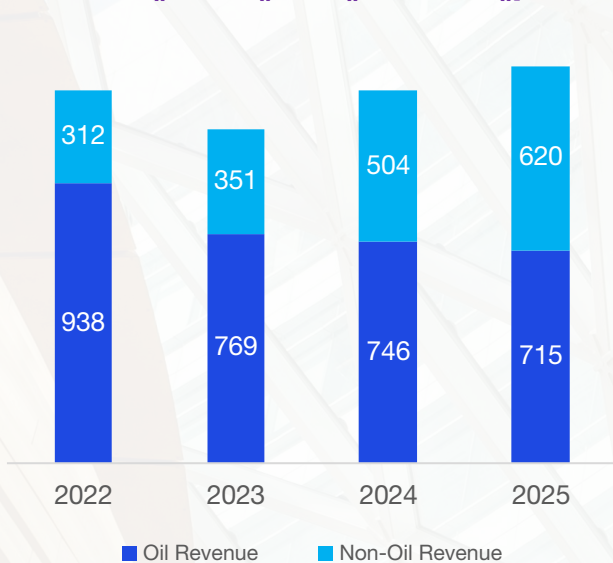
نظرة عامة على التطورات المالية

التطورات المالية

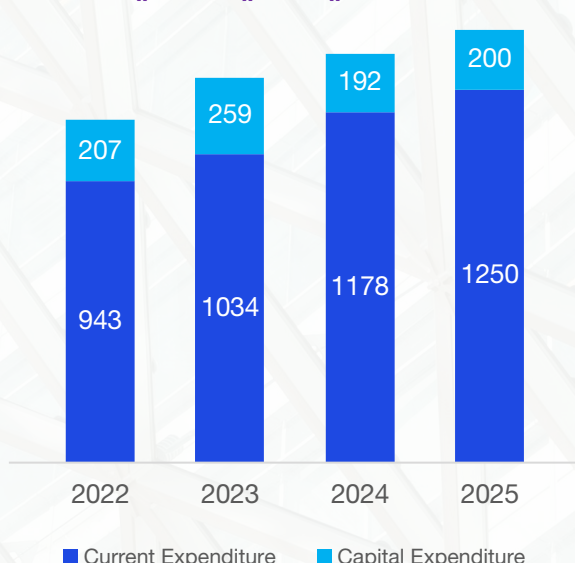
يتماشى انخفاض الإيرادات المالية مع تخفيضات إنتاج أوبك+ وتوقعات أسعار النفط الأضعف، وهو ما تؤكد توقعات الميزانية السعودية التي تشير إلى انخفاض عائدات الهيدروكربونات. في حين ارتفعت الإيرادات غير النفطية بشكل ملحوظ، مما يشير إلى زخم محدود في الحفاظ على تنويع الإيرادات.

وقد دُفع نمو الدخل غير النفطي بضرية القيمة المضافة والرسوم الجمركية والرسوم الحكومية، ولكنه لا يزال عرضة للطلب الدوري وتحولات السياسات.

الإيرادات المالية (مليارات الريالات)



النفقات المالية (مليارات الريالات)



وفي جانب الإنفاق، يعكس الإنفاق الجاري تحولا من الدعم المالي الموسع إلى موازنة أكثر تحفظا في ظل انخفاض الإيرادات. واتباع الإنفاق الرأسمالي اتجاهها مماثلا، مما يشير إلى تباطؤ محتمل في مشاريع الاستثمار العام.

ووفقا لوزارة المالية السعودية، يدار عجز الموازنة من خلال مزيج من إصدار الديون والسحوبات الاستراتيجية من الاحتياطيات للحفاظ على استمرارية المشاريع الرأسمالية والزخم الاقتصادي.

لا تزال آفاق الاستثمار في المملكة العربية السعودية قوية، مدفوعة بالإصلاحات الهيكلية لرؤية ٢٠٣٠ والانضباط المالي المستدام. وتشهد تدفقات رأس المال توسعا في قطاعات البنية التحتية والتصنيع والسياحة، مما يعكس تسارع تنويع اقتصاد المملكة خارج نطاق الهيدروكربونات. ومع قوة الميزانيات السيادية وتعمق أسواق رأس المال، يجذب المستثمرون العالميون بشكل متزايد إلى القطاعات الناشئة عالية النمو. ورغم أن الجغرافيا السياسية الإقليمية وتقلبات أسعار النفط تشكلان مخاطر رئيسية، إلا أن المسار متوسط الأجل لا يزال إيجابيا للغاية.

محمد عويس زبير، مدير أول



التطورات في القطاع المصرفي والمعروض النقدي

المجمعات النقدية والمصرفية

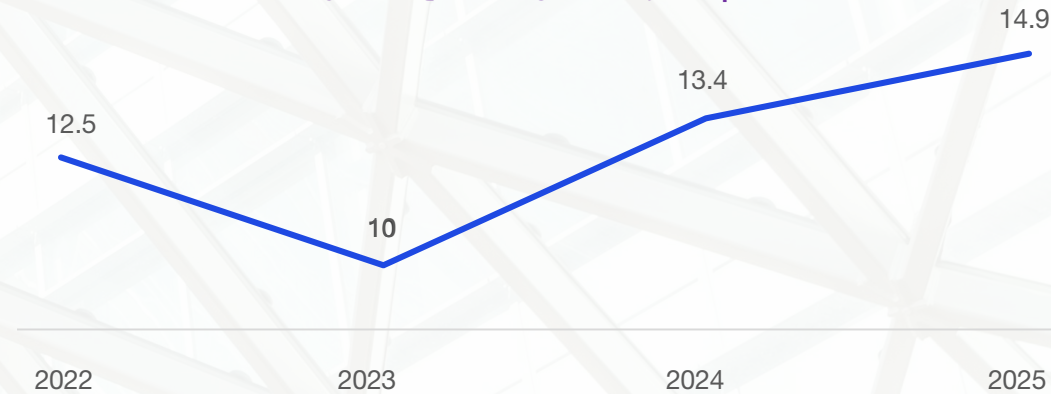
يعزز تراكم الاحتياطي الاحتياطيات المالية الخارجية للدولة ويدعم ثقة المستثمرين، لا سيما في ظل ربط الريال السعودي بالدولار الأمريكي.

احتياطيات العملات الأجنبية (مليارات الريالات)



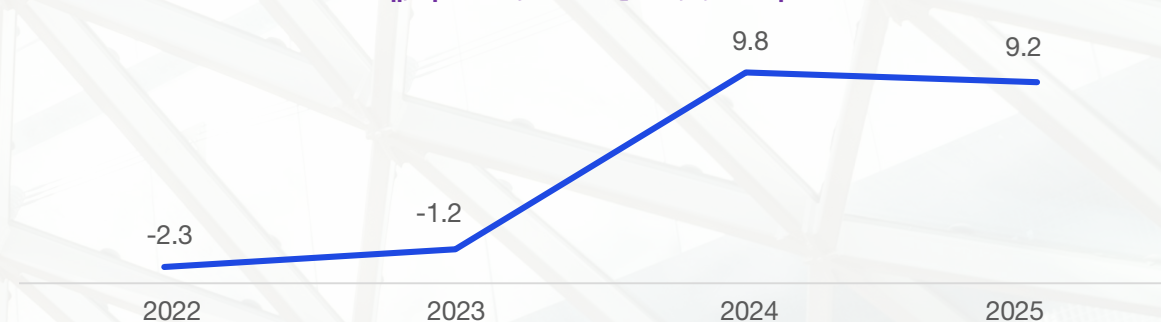
حافظ الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية على زخم قوي، مما يعكس الدور المتنامي للقطاع المصرفي في تمويل التنويع الاقتصادي في ظل رؤية ٢٠٣٠، لا سيما من خلال زيادة الإقراض للشركات الصغيرة والمتوسطة والعقارات والبنية التحتية. يشير التسارع في الفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٥ إلى تحسن ثقة المستثمرين ونشاط أقوى للقطاع الخاص وظروف نقدية داعمة.

نسبة نمو الائتمان للقطاع الخاص



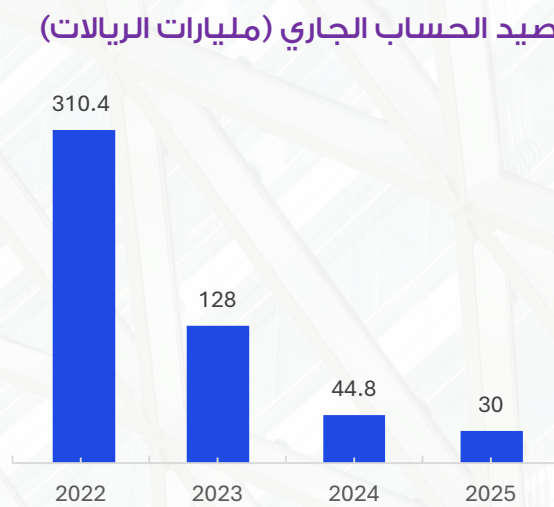
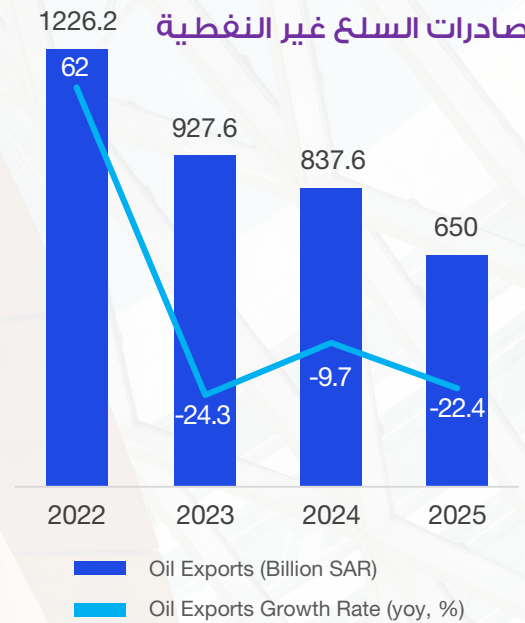
في الوقت نفسه، انكمش نمو ودائع البنوك التجارية، ويعزى ذلك على الأرجح إلى شح السيولة والتحول في إيداعات الودائع الحكومية. ومع ذلك، انتعش نمو الودائع في عام ٢٠٢٤ (٩.٨%) وظل قويا في عام ٢٠٢٥ (٩.٢%)، مما يشير إلى تحسن سيولة القطاع المصرفي وارتفاع مدخرات الأسر والشركات.

نسبة نمو ودائع المصارف التجارية



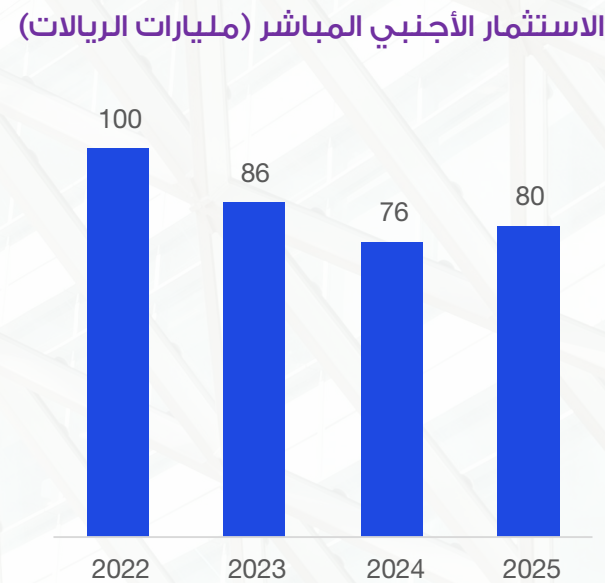
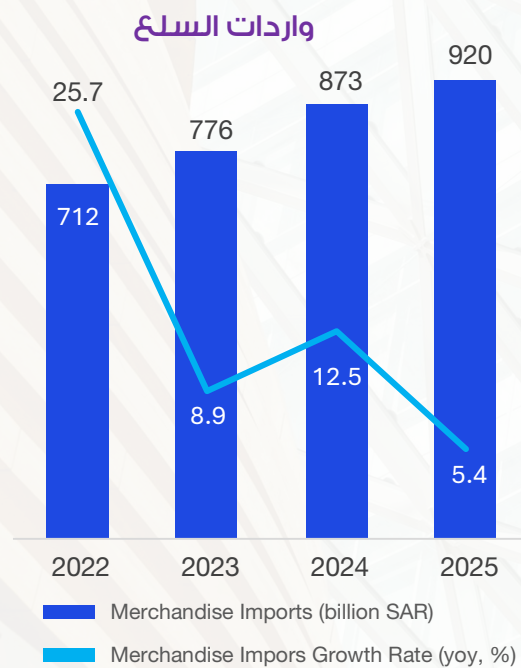
التطورات في القطاع الخارجي

تحليل القطاع الخارجي



يُبرز النمو المطرد في الصادرات غير النفطية مرونة المملكة في مساعيها لتنويع اقتصادها، إلا أن ارتفاع الطلب على الواردات يعكس قوة الاستيعاب المحلي، مما قد يُوسّع احتياجات التمويل الخارجي إذا لم يُوازِنه ارتفاع صادرات الخدمات.

يُبرز التحول إلى عجز في الحساب الجاري في عام ٢٠٢٤ الاعتماد الهيكلي على الهيدروكربونات وضعف ميزان الخدمات.



ومع ذلك، فإن العودة إلى تحقيق فائض في عام ٢٠٢٥ تُشير إلى استقرار على المدى القريب واحتياطات خارجية أقوى.

تظل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة بصبى أمل، حيث يعزز الزخم المُستدام جاذبية المملكة العربية السعودية كوجهة استثمارية رائدة تقودها الإصلاحات، ويُوفر تمويلاً أساسياً غير قائم على الديون لأولويات رؤية ٢٠٣٠

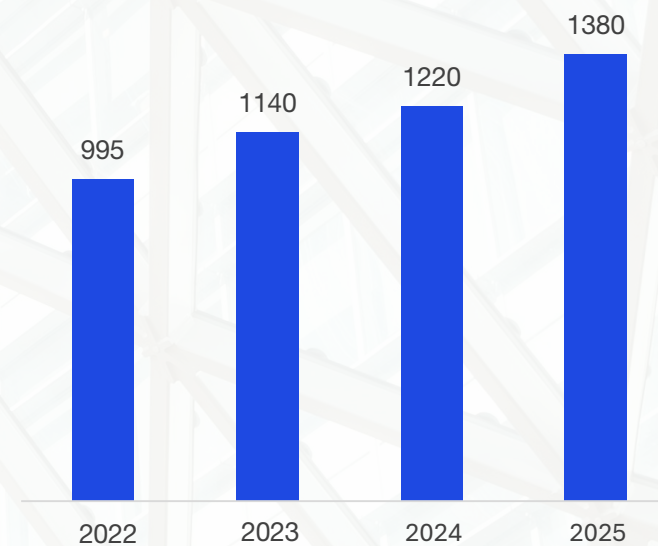
نظرة عامة على التطورات المالية

التطورات المالية

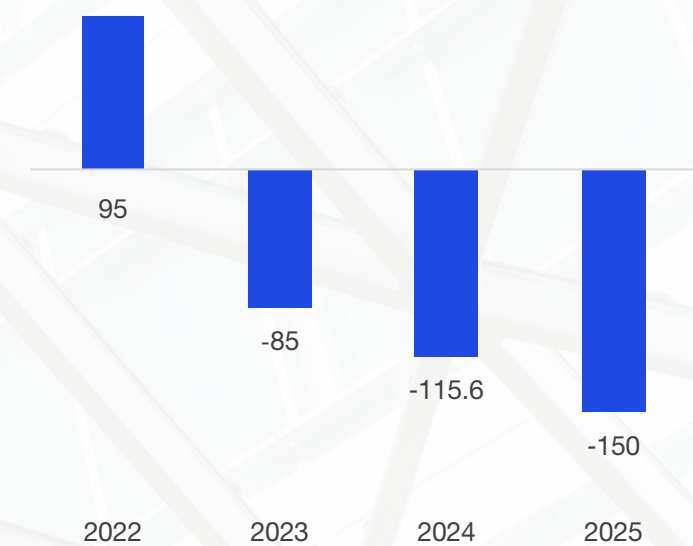
نتيجة لذلك، ارتفع الدين العام القائم بشكل مطرد، مما يعكس زيادة الاقتراض لتمويل العجز المتزايد، وبينما تحافظ المملكة العربية السعودية على مستويات منخفضة نسبياً من نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنظرائها العالميين، فإن ارتفاع رصيد الدين يُبرز تزايد الضغوط المالية.

لقد جددت الحكومة التزامها بالحفاظ على مستوى مستدام للدين وضمن الحدود المعقولة، مستفيدةً من تصنيفها الائتماني القوي واحتياطياتها الكبيرة لمواجهة المخاطر على المدينين القصير والمتوسط.

الدين الحكومي القائم (مليارات الريالات)



العجز/الفائض المالي (مليارات الريالات)



ووفقاً لوزارة المالية السعودية، يدار عجز الموازنة من خلال مزيج من إصدار الديون والسحوبات الاستراتيجية من الاحتياطيات للحفاظ على استمرارية المشاريع الرأسمالية والزخم الاقتصادي.

في حين يبدو عالم اليوم مليئاً بالغموض، نواصل التزامنا بإلهام مستقبل الأعمال وتحسين اقتصاداتنا ومجتمعاتنا لمواجهة تحديات المستقبل، بما يسهم في بناء نظام عالمي أكثر استقراراً ومرونة.

ياسر الرميان، رئيس مجلس إدارة معهد مبادرة مستقبل الاستثمار ومحافظ صندوق الاستثمارات العامة



أداء الاقتصاد الكلي لمحة عن المملكة العربية السعودية

يتميز المشهد الاستثماري في المملكة العربية السعودية لعام ٢٠٢٥ بزمجه ونضجه. فبينما تواجه العديد من الأسواق الناشئة تقلبات السوق، تعمل المملكة بسرعة على إضفاء الطابع المؤسسي على الإصلاحات وتعزيز الأطر المالية وتعميق أسواق رأس المال وتوسيع قدرات القطاع الخاص. لم تعد سوق المملكة تُحدد دورات النفط، بل قدرتها على تحقيق نمو ثابت مدعوم بالسياسات. ولا يقتصر دور المستثمرين على مراقبة الإصلاحات فحسب، بل يشاركون في إعادة تعريف هيكلي للاقتصاد الرئيسي للمنطقة.

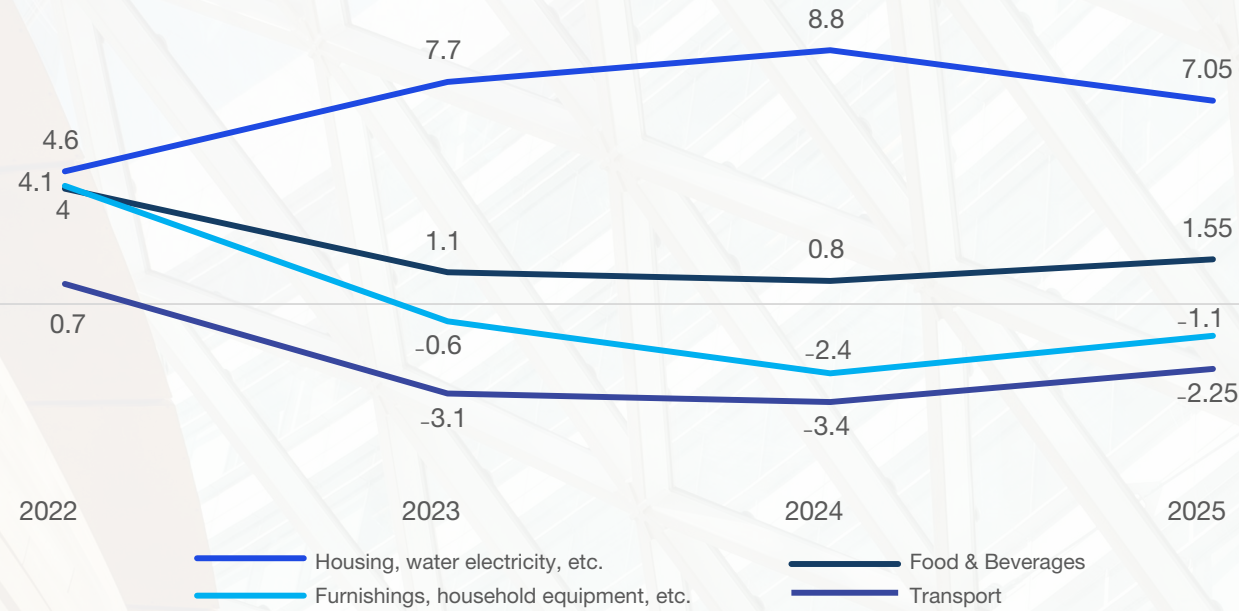
نيك ويتفورد، نائب الرئيس الأول



ديناميكيات التضخم وتأثيره الاقتصادي

معدل التضخم

النسبة المئوية لمعدل نمو المحركات الرئيسية للتضخم



يُعزى الارتفاع الكبير في أسعار الإسكان والمياه والكهرباء إلى ترشيد الدعم وزيادة الطلب. ويتمشى هذا مع إصلاحات التعرف الأوسع نطاقاً التي تهدف إلى ضمان الاستدامة المالية. في المقابل، انخفض تضخم أسعار المواد الغذائية إلى أقل من ١%، مما يعكس تطبيع أسعار المنتجات الزراعية العالمية وتحسن العرض المحلي، على الرغم من أن التوترات الإقليمية لا تزال تشكل خطراً. تُسلط الاتجاهات القطاعية للتأثير والنقل الضوء على التعديلات الهيكلية وتدابير السياسة الفعالة للحفاظ على التضخم المعتدل مع دعم التنويع الاقتصادي.

جميع المشاريع والاستراتيجيات حتى عام ٢٠٢٣ مُمَوَّلة، وهذا التمويل مستدام ولن يؤثر على المالية العامة. هدفنا الرئيسي هو عدم التأثير على المالية العامة، وإذا أردنا الحفاظ على اقتصاد مستدام، فعلى الحفاظ على المالية العامة.

وزير المالية السعودي محمد الجدعان

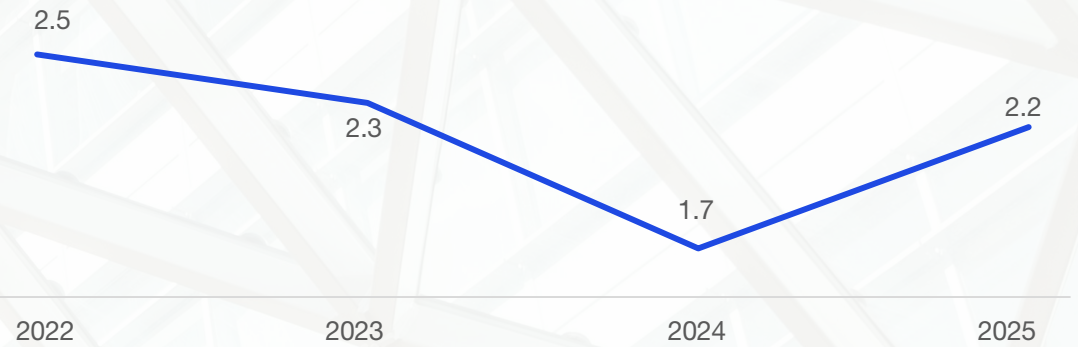


لمحة عامة عن الأداء الاقتصادي الكلي للمملكة العربية السعودية

معدل التضخم

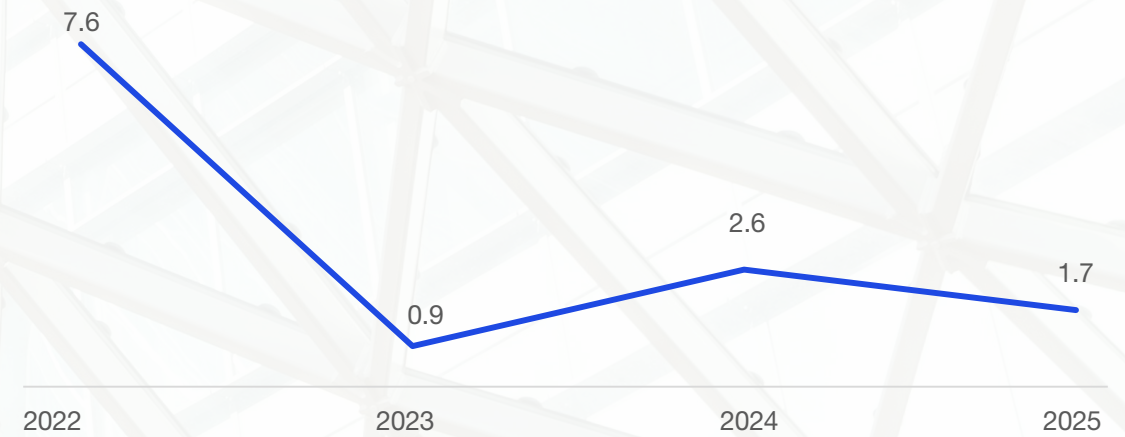
ساعدت السياسة النقدية المستقرة للبنك المركزي السعودي وسلاسل التوريد المُحسَّنة في احتواء ضغوط أسعار المستهلك.

نسبة نمو مؤشر أسعار المستهلك



يعكس مؤشر أسعار الجملة تقلبات أسعار الطاقة والسلع العالمية، والتي تؤثر بشكل مباشر على تكاليف المُنتجين. ويُؤكد تقلبه تعرض المملكة العربية السعودية لخدمات أسعار المدخلات الخارجية.

نسبة نمو مؤشر أسعار الجملة

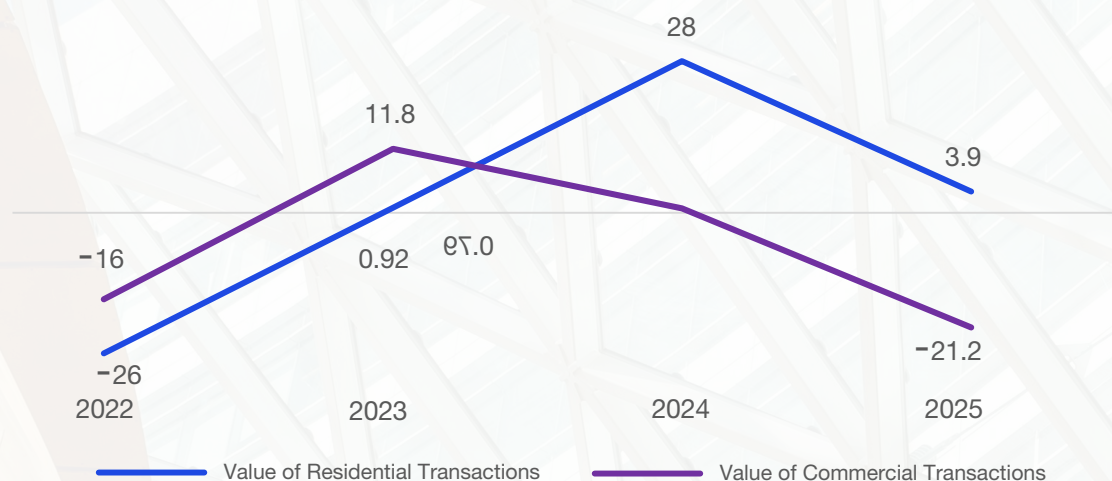


لمحة عن سوق العقارات

مؤشرات سوق العقارات

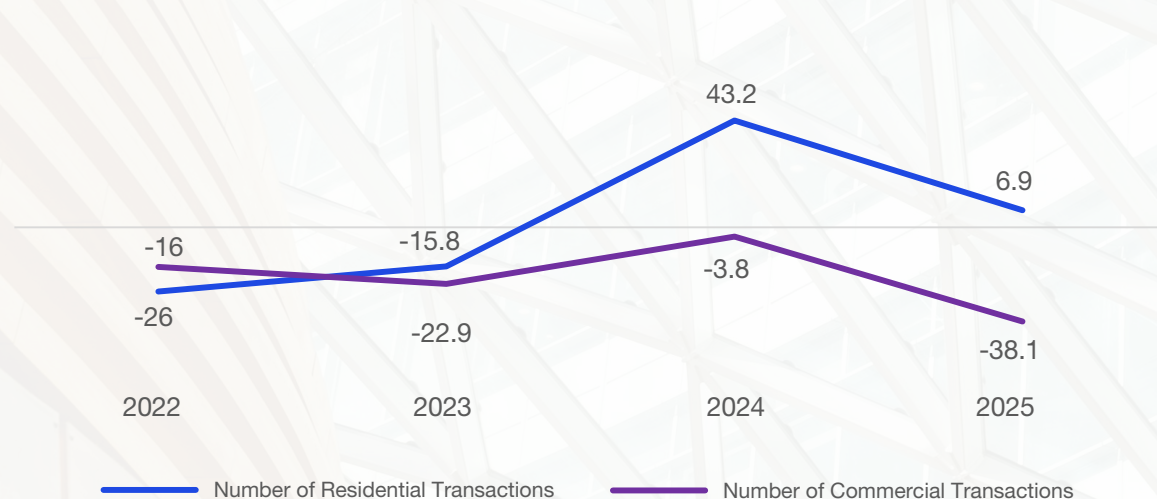
انتعش سوق العقارات السكنية في المملكة العربية السعودية بقوة بعد انخفاضه في عام ٢٠٢٢، ويعكس هذا الانتعاش جهود الحكومة لتعزيز ملكية المنازل من خلال إصلاحات الرهن العقاري ومبادرات الإسكان الميسور في إطار رؤية ٢٠٣٠. تباطأ نمو أسعار المساكن إلى ٨% في عام ٢٠٢٤، مما يشير إلى استقرار السوق، مع توقع زيادة معتدلة إلى ٢.٨% في عام ٢٠٢٥.

نسب قيمة المعاملات



في المقابل، يُظهر قطاع العقارات التجارية ضعفاً في النشاط. ويشير هذا إلى معنويات حذرة لدى المستثمرين في ظل التحولات الاقتصادية واحتمال زيادة العرض. ومع ذلك، تستمر أسعار العقارات التجارية في الارتفاع بثبات، مما يشير إلى استمرار الاهتمام بالاستثمار طويل الأجل على الرغم من انخفاض أحجام المعاملات.

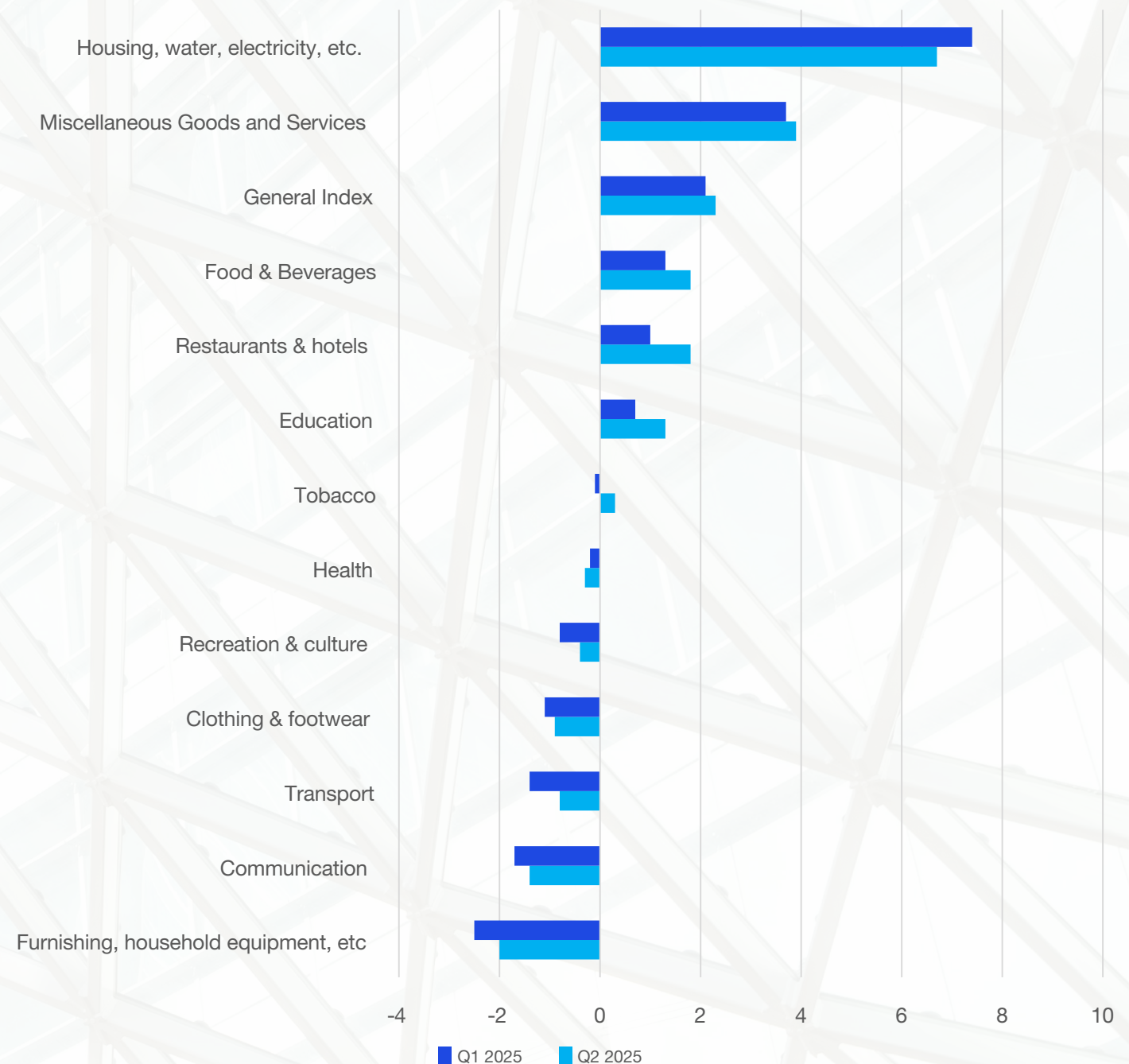
نسبة عدد المعاملات



لمحة عامة عن الأداء الاقتصادي الكلي للمملكة العربية السعودية

معدل التضخم

التضخم حسب الفئات الاقتصادية الرئيسية، ٢٠٢٥



يعكس ارتفاع التضخم في قطاع الإسكان، وخاصة في سوق الإيجارات، ضغوط الطلب القوية الناتجة عن التوسع العمراني، والنمو السكاني، واستمرار مشاريع التنمية المرتبطة برؤية المملكة ٢٠٣٠. كما تتأثر أسعار الغذاء والمشروبات بتقلبات أسعار السلع الأساسية عالمياً وتعطل سلاسل الإمداد، مما يبرز اعتماد الاقتصاد على الواردات. ويرتبط ارتفاع تكاليف النقل بشكل وثيق بتعديل أسعار الوقود وازدياد معدلات امتلاك المركبات، بينما ارتفعت تكاليف الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه نتيجة الإصلاحات التدريجية في نظام الدعم وزيادة الاستهلاك. وتوضح هذه العوامل مجتمعة تأثير التفاعل بين السياسات الاقتصادية المحلية والعوامل الاقتصادية العالمية في تشكيل اتجاهات التضخم في المملكة.

لمحة عن سوق العقارات

التوزيع الإقليمي لقيمة المعاملات، ٢٠٢٥



تمثل الرياض ٤٨.١% من قيمة الصفقات العقارية، مما يعكس دورها المحوري كمركز سياسي واقتصادي للمملكة العربية السعودية. ويؤدي التوسع الحضري السريع والمشاريع الضخمة مثل نيوم والقدية، بالإضافة إلى النمو السكاني، إلى زيادة الطلب السكني والتجاري، بما يتماشى مع تركيز رؤية ٢٠٣٠ على الرياض كمحرك رئيسي للنمو.

تليها مكة المكرمة (٢٥.٧%) والمدينة المنورة (٣.٨%)، حيث يُغذي الطلب بشكل كبير السياحة الدينية. وتستفيد مكة المكرمة من التوسعات واسعة النطاق في قطاعي الضيافة والإسكان لدعم ملايين الحجاج سنوياً، بينما تعكس حصة المدينة المنورة الأصغر سوقاً أكثر تخصصاً وأقل تنوعاً تجارياً.

وتتوزع نسبة ٢٢.٤% المتبقية على المناطق الناشئة، مدعومة بجهود الحكومة لتطوير المدن الثانوية وتنويع الاقتصاد. ومع ذلك، فإن تركيز النشاط في الرياض ومكة المكرمة يبرز استمرار المركزية الحضرية، مما يمثل إمكانات استثمارية وتحديات تنموية إقليمية في آن واحد.

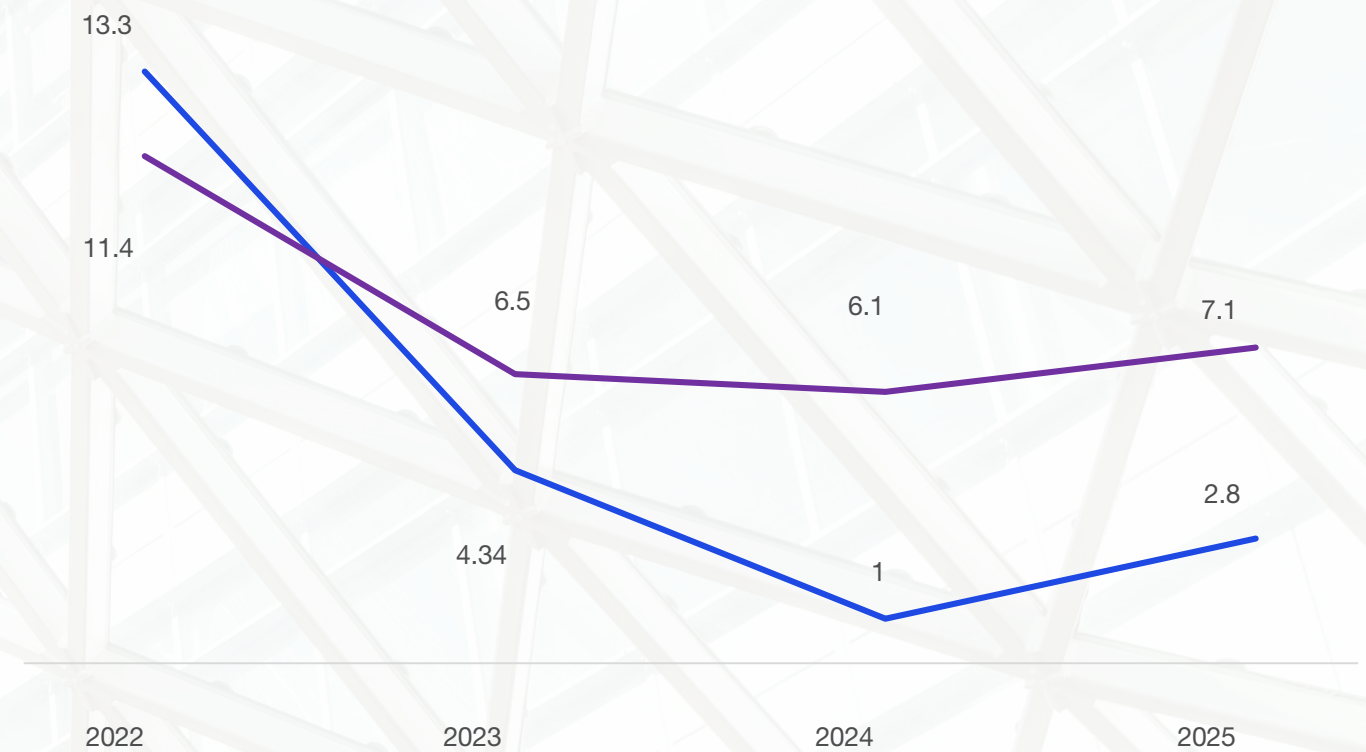
لمحة عن سوق العقارات

مؤشرات سوق العقارات

بشكل عام، يشير انتعاش القطاع السكني إلى طلب قوي مدعوم بتدابير السياسة، بينما يخضع القطاع التجاري لعملية تعديل. تعكس الاتجاهات المتناقضة التحولات الهيكلية وتفضيلات المستثمرين المتطورة في سوق العقارات في المملكة العربية السعودية.

في المقابل، يُظهر قطاع العقارات التجارية ضعفاً في النشاط، ويشير هذا إلى معنويات حذرة لدى المستثمرين في ظل التحولات الاقتصادية واحتمال زيادة العرض. ومع ذلك، تستمر أسعار العقارات التجارية في الارتفاع بثبات، مما يشير إلى استمرار الاهتمام بالاستثمار طويل الأجل على الرغم من انخفاض أحجام المعاملات.

معدل نمو أسعار العقارات (%)



ما يميز قطاع العقارات هو أنه بمجرد نجاحه، تنشط أعمال البناء وسلسلة التوريد وتجارة مواد البناء والأعمال الهندسية.



أحمد الراجحي
وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية السعودي.

نظرة عامة على سوق النفط

نظرة عامة على سوق النفط

على الرغم من انخفاض الأسعار، ظل إنتاج أوبك من النفط الخام مستقرًا نسبيًا. ويعكس هذا سياسات الإنتاج المُحكمة التي تنتهجها أوبك، والتي تهدف إلى موازنة استقرار السوق مع الاحتياجات المالية للدول الأعضاء.

وتستجيب تعديلات المنظمة للتوترات الجيوسياسية، لا سيما في الشرق الأوسط، وتقلبات الطلب العالمي، مما يؤكد دورها الاستراتيجي في إدارة إمدادات النفط لدعم استقرار الأسعار.

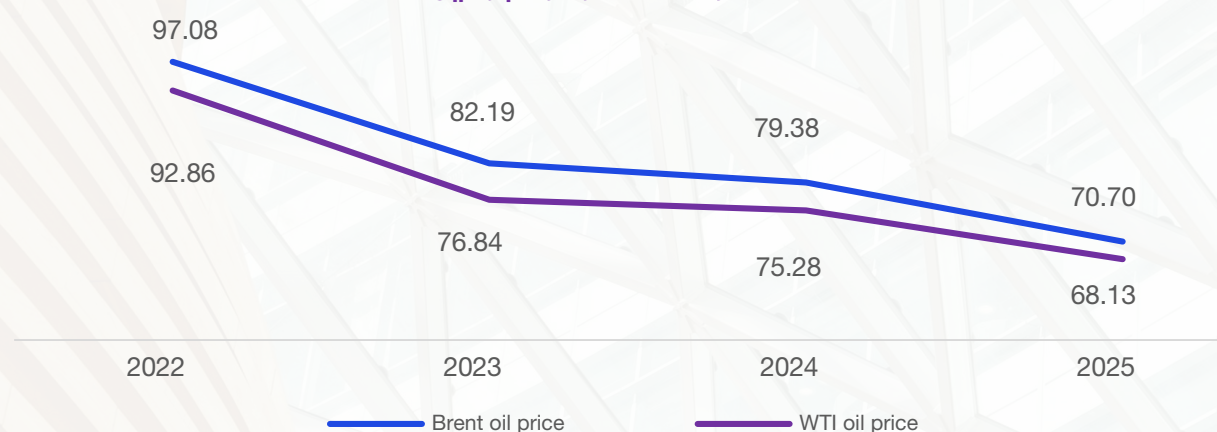
إنتاج أوبك من النفط الخام (ملايين البراميل يوميا)



ويعكس الاتجاه الهبوطي لأسعار النفط مزيجًا من انحصار اضطرابات سلسلة التوريد العالمية وتباطؤ نمو الطلب بسبب الضغوط التضخمية والاعتماد المتزايد على مصادر الطاقة المتجددة في جميع أنحاء العالم.

بالإضافة إلى ذلك، أدى التباطؤ الاقتصادي في الاقتصادات الرئيسية، بما في ذلك الصين وأوروبا، إلى تقليص توقعات استهلاك النفط، مما زاد من الضغط على الأسعار.

أسعار النفط (دولار للبرميل)



في حين تتوسع مصادر الطاقة المتجددة والطاقة النووية والهيدروجينية، سيظل النفط والغاز لا غنى عنهما، لا سيما في القطاعات التي يصعب تقليصها كالصناعات الثقيلة والنقل، وفي دعم اقتصادات الدول النامية.

وزير الطاقة السعودي الأمير عبد العزيز بن سلمان



نظرة عامة على سوق النفط

نظرة عامة على سوق النفط

على مر السنين، شهد إنتاج وصادرات المملكة العربية السعودية من النفط الخام انخفاضًا ملحوظًا. ويعكس هذا الانخفاض في الصادرات تحولًا استراتيجيًا نحو تلبية الطلب المحلي المتزايد وتوسيع أنشطة التكرير والبتروكيماويات في مراحلها النهائية.

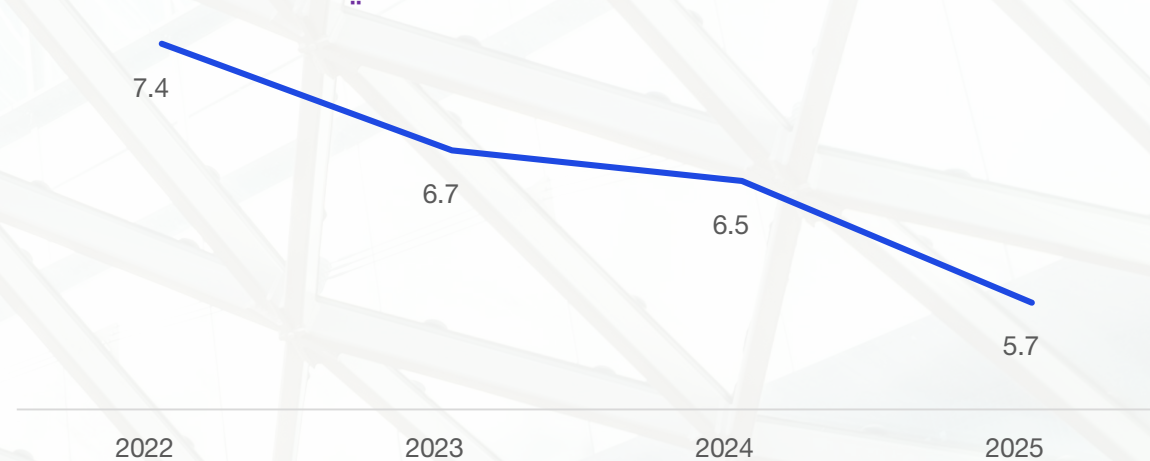
أثّرت التوترات الجيوسياسية، وخاصةً الصراع الإسرائيلي الإيراني، على سياسة المملكة العربية السعودية النفطية في عام ٢٠٢٥. وقد رفعت المملكة إنتاجها مؤقتًا بما يتجاوز حصتها في أوبك+ ليصل إلى ما يقرب من ٩.٨ مليون برميل يوميًا، مستغلةً فرص السوق في ظل حالة عدم اليقين الإقليمية.

إنتاج النفط الخام (ملايين البراميل في اليوم)



بشكل عام، يعكس قطاع النفط في المملكة العربية السعودية في عام ٢٠٢٥ توازنًا دقيقًا بين الحفاظ على ريادة الصادرات وتعزيز التنويع الاقتصادي من خلال الاستثمارات في التكرير والبتروكيماويات، بما يتماشى مع أهداف رؤية ٢٠٣٠.

صادرات النفط الخام (ملايين البراميل في اليوم)



Investor Takeaways

النمو والتنويع

01

- استقر الناتج المحلي الإجمالي، لكن زخم القطاعات غير النفطية يتضاءل، مما يبرز محدودية النمو القائم على التنويع في غياب إنتاجية أقوى وتدفقات استثمار أجنبي مباشر.
- لا يزال الإنفاق الحكومي متحفظاً، مع إعطاء الأولوية للانضباط المالي، مما يدعم مصداقية السياسات ولكنه يحد من التحفيز قصير الأجل.

النظام النقدي والمصرفي

02

- يشير تباطؤ نمو المعروض النقدي وضعف تكوين الودائع إلى تشديد أوضاع السيولة، مما يرفع تكاليف التمويل الهامشية للبنوك.
- لا يزال نمو الائتمان للقطاع الخاص قوياً، بما يتماشى مع رؤية ٢٠٣٠، لكن استمرار الإقراض بنسب ثنائية الرقم يزيد من مخاطر الرافعة المالية النظامية إذا لم يُقابلة مكاسب في الإنتاجية.
- لا تزال احتياطات النقد الأجنبي المتزايدة تُعزز الاحتياطات الخارجية واستقرار العملة، مما يوفر حماية من تقلبات أسعار النفط.

الوضع المالي والدين

03

- يؤكد انكماش الإيرادات الناجم عن النفط على ضعف المالية العامة تجاه دورات الهيدروكربون، على الرغم من التقدم المحرز في التنويع.
- تُسلط العجوزات المستمرة الضوء على التحديات الهيكلية في ترشيد الإنفاق، حيث تعتمد احتياجات التمويل الإجمالية بشكل متزايد على أسواق الدين.
- لا يزال الدين العام، الذي يبلغ حالياً حوالي ١.٤ تريليون ريال سعودي، في حدود المعقول، ولكنه يتطلب استمرار ثقة المستثمرين وتنويع قنوات التمويل.

القطاع الخارجي

04

- تتمتع الصادرات غير النفطية بمرونة، إلا أن ارتفاع الواردات يعكس قوة الطلب المحلي، مما يزيد من احتياجات التمويل الخارجي، إن لم تُعوّض الخدمات.
- كشف التحول إلى عجز في الحساب الجاري في عام ٢٠٢٤ عن اعتماد هيكلي على النفط والخدمات، على الرغم من أن الانتعاش في النصف الأول من عام ٢٠٢٥ يشير إلى تحسن الاستقرار الخارجي.
- لا تزال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قوية، مما يعزز مكانة المملكة العربية السعودية كوجهة استثمارية رائدة تقودها الإصلاحات ومصدر رئيسي للتمويل غير القائم على الديون.

ديناميكيات التضخم

05

- استعاد التضخم زخمه، مسلطاً الضوء على العوامل الهيكلية المدفزة للتكلفة في قطاعات الإسكان والمرافق والطاقة.
- يُقلل تخفيف الضغوط في القطاعات الخاضعة للإدارة من المخاطر المباشرة، إلا أن اتساع نطاق ارتفاع أسعار المواد الغذائية والخدمات والسلع الاستهلاكية يُشير إلى مخاطر انتقالية قد تؤدي إلى تآكل الدخل الحقيقي.

سوق العقارات

06

- تشهد أحجام المعاملات تراجعاً، لا سيما في قطاع العقارات السكنية، مما يعكس قيود القدرة على تحمل التكاليف والتقلبات الدورية.
- يتميز قطاع العقارات التجارية بمرونة نسبية، إلا أن مؤشرات تباطؤ الزخم تستدعي الحذر.
- تسارع نمو الأسعار من جديد، مع تحقيق مكاسب أقوى في الأصول التجارية، مما يُشير إلى تخصيص رأس المال نحو العقارات المُدرة للدخل.

سوق النفط والروابط العالمية

07

- يؤكد انخفاض إنتاج وصادرات السعودية على انضباط العرض، ولكنه يُقلل من التدفقات المالية، مما يُضيق حيز الميزانية.
- قد تُضعف استراتيجيات أوبك المتباينة قدرة المملكة العربية السعودية على توجيه سياسة الإنتاج، مما يُضيف حالة من عدم اليقين إلى جهود استقرار السوق.
- تؤدي أسعار برنت المنخفضة إلى تضخيم الضغوط المالية وضغط الاحتياطات السيادية وزيادة المخاطر السلبية على مقاييس الائتمان.

2025

تواصل معنا

لمزيد من المعلومات والتوضيح والمناقشة بشأن المحتويات، يرجى الاتصال بفريق الاستشارات الاستراتيجية العقارية لدينا:

محمد عويس زبير

مدير أول

✉ : mzubair@insightss.co

☎ : +966 54 381 7390

أصف إقبال مالك

شريك

✉ : mai@insightss.co

عفيفة إقبال

مستشار

✉ : aiqbal@insightss.co

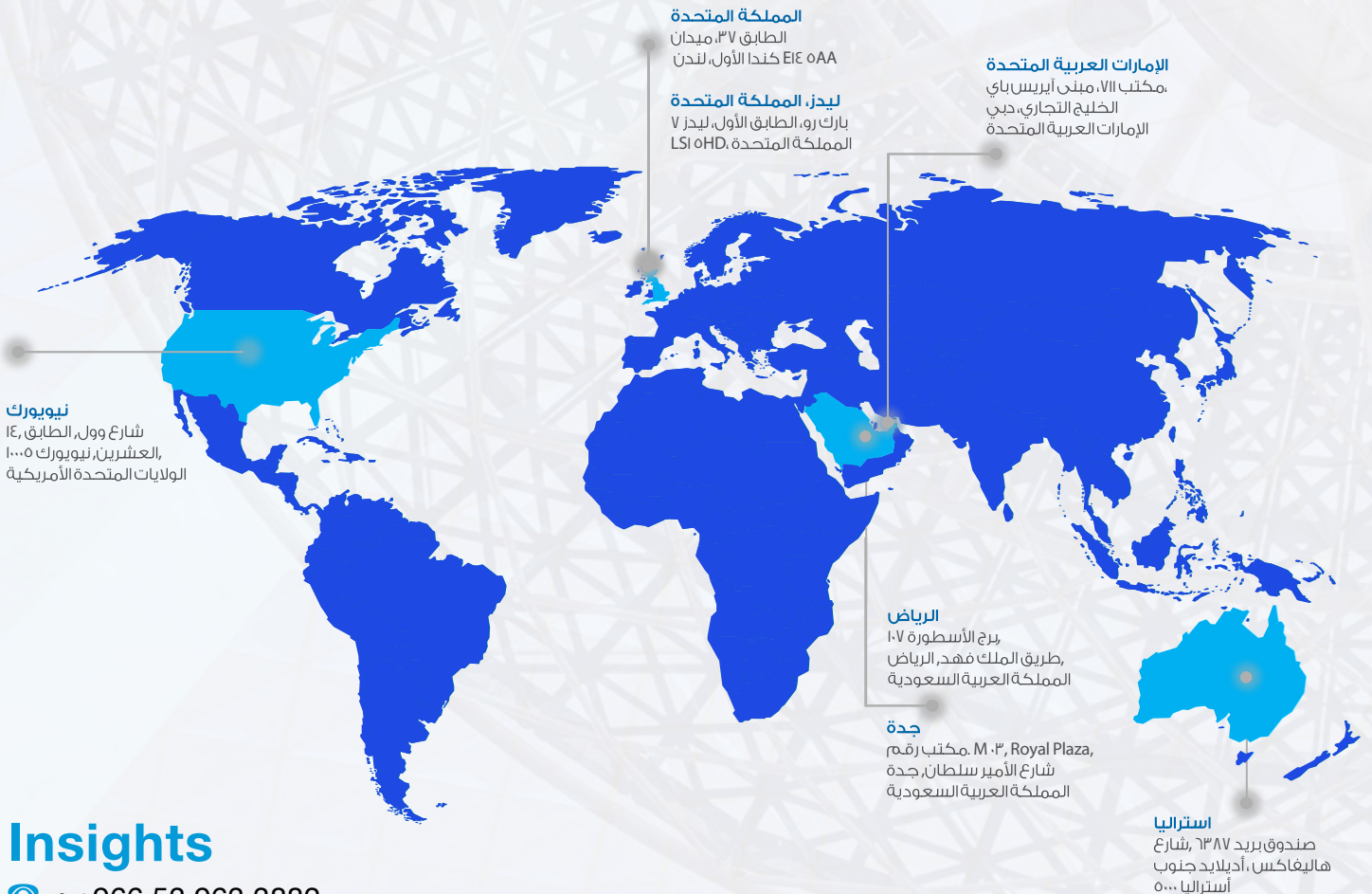
☎ : +966 57 360 2403

نيك ويتفورد

النائب الأول للرئيس

✉ : nwhitford@insightss.co

☎ : +966 53 963 3882



Insights

☎ : +966 53 963 3882

✉ : info@insightss.co

🌐 : www.insightss.co/ar

التعامل مع التعقيد وتبسيط النجاح